

Arab Organisation for Human Rights in the UK
المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا



هل يستطيعون قتل الحقيقة





هل يستطيعون قتل الحقيقة؟

تقرير

التاريخ : ١ / ١٢ / ٢٠١٤ م

هل يستطيعون قتل الحقيقة؟

عقدت لجنة تقصي الحقائق المصرية المعينة من قبل الرئيس المؤقت السابق عدلي منصور بقرار جمهوري في ٢١ ديسمبر/تشرين الأول من العام الماضي مؤتمراً صحفياً ظهر الأربعاء ٢٦/١١/٢٠١٤ في مقر البرلمان للكشف عن تقريرها النهائي حول الأحداث التي تمت بعد ٣٠ يونيو ٢٠١٣ .

وضم التشكيل الأول للجنة كل من :

- دكتور فؤاد عبدالمنعم رياض كرئيساً للجنة
- دكتور إسكندر غطاس كنائباً لرئيس اللجنة
- دكتور محمد بدران
- دكتور حازم عتلم
- السفير عبدالرؤوف الريدي
- المستشار عمر مروان كأمين عام للجنة وليس له حق التصويت
- ثم صدر قراراً جمهورياً بإعادة تشكيلها بتاريخ ٨ يناير ٢٠١٤ ليأتي التشكيل الثاني مستبعداً السفير عبدالرؤوف الريدي ، وضاماً للدكتورة فاطمة خفاجي ، كما تم ضم الدكتورة سهير لطفي في مارس ٢٠١٤ كمستشارة لشؤون معاملة المحتجزين والمعتقلين مع تحديد أمانة فنية لها مكونة من شخصين للتحقيق في الانتهاكات التي تتم بحق المحتجزين .

وكانت مهمة اللجنة الواردة بالقرار الجمهوري هي تجميع وتوثيق المعلومات والأدلة ذات الصلة بشأن الوقائع التي تلك أحداث ٣٠ يونيو وعقد اللقاءات والمقابلات وسماع الشهادات وإجراء المناقشات التي تراها اللجنة لازمة وتحليل الأحداث وتوصيفها وكيفية حدوثها وتداعياتها والفاعلين

لها ، وما ترتب عليها من آثار والاطلاع علي ما تم من تحقيقات وبيان الوقائع والمعلومات والأدلة المتعلقة بالجرائم التي تكون قد ارتكبت في حق المواطنين ولم يسبق التحقيق فيها.

وتناول التقرير في بدايته الأحداث والأسباب التي أدت إلى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ، وذكر أن أبرزها الإعلان الدستوري الذي أصدره الدكتور محمد مرسي وتشكيل لجنة دستورية أغلبها من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين ، وأحداث قصر الاتحادية والتي راح ضحيتها الحسيني أبو ضيف ، وأشار التقرير إلى بيان القوات المسلحة بعزل الرئيس مرسي ووضع خارطة الطريق ثم احتجاجات المعارضين لخارطة لطريق ، وأحداث العنف من جانب المتظاهرين في أحداث دار الحرس الجمهوري وما تلاها من أحداث ، وأحداث تجمعي رابعة العدوية والنهضة وفضهما ، وأحداث العنف والإرهاب في مختلف المناطق في مصر ، وأحداث سيناء ، وأحداث العنف ضد النساء والأطفال ، ومعاملة المحبوسين والسجناء في الوقائع ذات الصلة ، و أحداث حرق الكنائس والاعتداء على المسيحيين.

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى أن التجمعات المعارضة لخارطة الطريق لم تكن سلمية وأنه تم ضبط العديد من الأسلحة داخل تلك التجمعات ، وأن المعتصمين هم من بادروا بإطلاق النيران على أفراد الشرطة أو أهالي المنطقة وإصابتهم ، مما حدا بالشرطة إلى استخدام السلاح تجاه مصادر النيران.

وجاءت نتائج واستخلاصات اللجنة في فض رابعة العدوية أن الفض نتج عنه ٨ قتلى و ١٥٦ مصاب في جانب الشرطة ، و ٦٠٧ قتلى بعضهم من المواطنين غير المتجمعين الذين قتلوا برصاص مسلحي التجمع ، أما عدد المصابين فبلغ ١٤٩٢ مصاباً وذلك بخلاف الذين آثروا العلاج خارج المستشفيات الحكومية.

أما فض النهضة فلقد خلف - وفقاً لنتائج التقرير - ٨٨ قتيلاً و ٣٦٦ مصاباً من بينهم ٢ قتلى من الشرطة و ١٨ مصاباً ، والبقية إما من المعتصمين أو من المناطق المحيطة والذين كانوا ضحية اشتباكات مع المعتصمين.

أما عن أحداث الحرس الجمهوري ، فذكر التقرير أن الضحايا وقعوا نتيجة اشتباكات بين قوات الأمن والمتجمعين أسفرت الاشتباكات عن وفاة ٢ من قوات الأمن وإصابة ٤٢ آخرين، وتوفي من

المتجمعين ٥٩ فرداً وأصيب ٤٣٥ شخصاً .وفي مسيرة المنصة أسفرت عن وفاة ضابط شرطة وإصابة ٣ من رجال الشرطة ، وأيضاً وفاة ٩٥ من المدنيين وإصابة ١٢٠ شخصاً.

وتحدثت اللجنة عن ظهور جماعات إرهابية في البلاد تستهدف العديد من الرموز الأمنية والسياسية ، كما أنها مسؤولة عن عمليات التفجيرات التي شهدتها البلاد ، وربطت بين أحداث فض الاعتصامين وبين الاعتداءات التي حدثت على الكنائس ومنازل ومحال المسيحيين في مصر كما ربطت بين بعض هذه الجماعات الإرهابية وبين جماعة الإخوان المسلمين وفقاً لما جاء في تحقيقات النيابة وثبوت أن بعض عناصر تلك التنظيمات ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين ، وأشاروا إلى أن هناك ما يسمى بالتنظيم الدولي لجماعة الإخوان مسئول عن مد هذه العناصر بالاموال والأسلحة والمخططات استناداً إلى اعتراف بعض المنتمين إلى هذه التنظيمات المسلحة بذلك على حد وصف التقرير .

وحول الأحداث التي وقت في الجامعات فقد ذكرت اللجنة أن الطلبة من جماعة الإخوان المسلمين ومناصريهم كانوا يقومون بمظاهرات غير سلمية داخل الجامعات ، وأشارت إلى أنه تم ضبط العديد من الأسلحة مع الطلاب ، كما أكد التقرير أن الشرطة تدرجت في استخدام العنف للتعامل مع تلك التظاهرات.

أما عن العنف ضد النساء فقد تضمن التقرير نتائج زيارة اللجنة إلى المحتجزات على ذمة قضايا تظاهر وغيرها ، وذكرت أنهن لا يعانين من أي مشاكل.

وبخصوص العنف ضد الأطفال ذكر التقرير أن جماعة الإخوان المسلمين استخدمت الاطفال بشكل غير مشروع واستغلتهم سياسياً حيث زجت بهم في العمل السياسي وأجبرتهم على النزول في التظاهرات ، وأقر التقرير باحتجاز عددا من الأطفال تم إلقاء القبض عليهم من تظاهرات وتجمعات ووجهت إليهم تهمة المشاركة في أعمال عنف إلا أنها ذكرت أنهم يعاملون معاملة جيدة وظروف احتجازهم ملائمة .

أما عن المعاملة في السجون فلقد ذكرت اللجنة أنها توجهت إلى عدد من السجون المختلفة لمقابلة المحتجزين على ذمة قضايا تظاهر أو اللذين تم القبض عليهم في أعقاب عملية فض اعتصامي رابعة والنهضة ، ومقابلة بعض قيادات الإخوان المسلمين ، أو النشطاء السياسيين الذين ينتمون

لتيارات مختلفة ، وقالت أنهم نفوا تعرضهم لأي نوع من أنواع التعذيب داخل السجون وأن شكاوهم تتمحور حول قلة ساعات التريض أو الحبس الانفرادي أو التضيق في الزيارات أو المراسلات .

وأوصى التقرير بعدة توصيات أهمها تعويض ضحايا أحداث العنف عقب أحداث الثالث من يوليو ، وعرض قانون التظاهر على مجلس الشعب القادم ، وعرض بعض نصوص قانون العقوبات والإجراءات الجنائية على مجلس الشعب القادم ليصيروا أكثر تماشياً مع المجتمع الدولي وغير ذلك من النوصيات الشكلية .

وقررت اللجنة أنها اعتمدت في تكوين التقرير على بعض شهادات الشهود وتقارير الأمن العام والأمن الوطني والمخابرات العامة ورؤساء الكنائس الثلاثة ورؤساء جامعات القاهرة وعين شمس والأزهر (المعينين) ووزارة الداخلية ، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، والمتحدث الرسمي لمصلحة الطب الشرعي والقنوات الفضائية، "أون تي في" و"سي بي سي" و"المحور" ، وصحف الأهرام واليوم السابع وفيتو .

وتجدر الإشارة إلى أن تقرير لجنة تقصي الحقائق المشكلة من قبل المجلس القومي لحقوق الإنسان حول أحداث فض ميداني رابعة العدوية والنهضة في مصر بتاريخ ٢٠١٤/٠٣/٠٥ خلص إلى نتائج كان أهمها :

١. أن القوات التي قامت بتنفيذ فض الميدان هي قوات الداخلية فقط.
٢. أن الإعتصام مورس فيه جرائم تخالف القوانين المحلية والدولية كالتعذيب والقتل خارج إطار القانون والقبض على بعض المواطنين واحتجازهم والتحرير على العنف والكرهية واستغلال الأطفال وحمل السلاح مما استوجب فضه.
٣. أن قوات الشرطة قد التزمت بالمعايير الدولية في عملية الفض واستخدمت القوة بالقدر اللازم وتوافر لها حالة الضرورة في استخدام الأسلحة النارية وحافظت على التناسب النوعي بين الأسلحة المستخدمة إلا أنها قد ارتكبت بعض الأخطاء الإجرائية غير المبررة.
٤. إن المسلحين داخل الإعتصام كانوا يتحركون ويطلقون النيران من وسط المعتصمين فيما يمكن وصفه باستخدامهم المعتصمين كدروع بشرية.

٥. أن عدد القتلى في أحداث فض رابعة العدوية والنهضة كان ٦٣٢ قتيلاً بينهم ٨ من ضباط الشرطة.

٦. أن القوات لم تمهل المعتصمين إلا ٢٥ دقيقة فقط بين الإنذار و بدء الفض ولم تستطع تأمين الممر الآمن الذي أعدته لخروج المعتصمين فيما اعتبره التقرير خطأ إجرائياً.

وانتهت اللجنة إلى تحميل المعتصمين مسؤولية الإنتهاكات التي حدثت وجرائم القتل ، بينما اقتصرت انتهاكات الشرطة على أخطاء إدارية وإجرائية.

بعد مطالعة التقرير بشكل مفصل يتبين أنه يفتقد لأدنى معايير المهنية ولا يمت إلى الموضوعية والحياد بصفة كونه تقرير أحادي الرؤية يعبر عن الرواية الأمنية للأحداث بشكل أكثر تطرفاً على ما سيتم توضيحه دون أن يترك أي مساحة ولو لحياد مصطنع .

كما صدر ذلك التقرير متجاهلاً الأدلة الدامغة معبراً عن رؤية السلطات الحالية مبرئاً لها من ارتكاب جرائم خطيرة ترقى لجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ، ملقياً اللوم الكامل على الضحايا مخالفاً لأبسط المعايير الدولية الخاصة بقواعد تقصي الحقائق، والقواعد النموذجية لإجراءات تقصي الحقائق الخاصة بهيئات الأمم المتحدة الصادرة عام ١٩٧٠ ونجمل أهم المخالفات في النقاط التالية :

أولاً : تشكيل اللجنة :

تم تشكيل اللجنة بقرار من سلطات هي بالأساس طرفاً في الإتهام مما ينفي عن اللجنة صفة الحياد والنزاهة ليتأكد المعنى باختيار أشخاص موالين لتلك السلطات ولهم رأي سياسي معن في تأييد السلطات الجالية ورفض الحراك الرفض لها والقائمين عليه ، فيشمل التشكيل - دكتور إسكندر غطاس : نائب رئيس اللجنة والذي كان أحد النواب العشرة المعينين من رئيس الجمهورية لمجلس الشعب عام ٢٠٠٥ ومن مؤيدي نظام مبارك والنظام الحالي ، وهو أحد أعضاء لجنة تقصي

الحقائق التي شكلت بعد ثورة يناير بقرار من رئيس الوزراء الأسبق أحمد شفيق والذي شاركه فيها عضو اللجنة الحالية دكتور محمد بدران .

ويشمل تشكيل اللجنة كذلك الدكتور حازم محمد متولي علم وهو من مؤيدي السلطات التي تولت الحكم عقب الانقلاب وله رأي معلن حول ذلك في أغسطس ٢٠١٣ حيث صرح بأن ما يفعله أعضاء جماعة الإخوان المسلمين جريمة أمن دولة متكاملة الأركان ، والدكتورة فاطمة خفاجي - مدير مفوضية الشكاوى بالمجلس القومي للمرأة ورئيس رابطة المرأة العربية المعينة بعد الانقلاب العسكري ، وأحد المعارضين لناظم الرئيس مرسي حيث وصفت مصر بأنها تعيش زمن الفاشية الدينية في عصر الدكتور محمد مرسي . مما ينفي عن أعضاء اللجنة صفة الحيادية والتجرد اللازمين لمثل هذه المهمة .

ثانيا : تطرف نتائج المعلومات الواردة بالتقرير عن تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان ، وعن الرواية الأمنية للأحداث:

رغم الإنتقادات التي تم توجيهها إلى ما توصلت إليه لجنة تقصي الحقائق المشكلة قبل ذلك من المجلس القومي لحقوق الإنسان من تعاميتها عن العديد من الحقائق واختزال الانتهاكات الجسيمة في أخطاء إدارية غير مقصودة من قبل جهات الأمن ، فقد سار ذلك التقرير على نحو أكثر تطرفا من سابقه بأن قام بنفي أي مسؤولية يمكن أن تقع على قوات الأمن ، واختلف مع المجلس القومي بأن ادعى وجود العديد من الممرات الآمنة التي خرج منها المعتصمين بشكل آمن وإنساني ، وهو ما نفاه تقرير المجلس القومي الذي قرر أن الممر الآمن كان مغلقا بعد نصف ساعة من بداية الإقتحام .

وإضافة إلى مساحة التطرف في المعلومات والمبالغة غير المحسوبة في تقدير حجم مبررات استخدام القوة المميتة بحق المعتصمين ذهب التقرير إلى وضع أعداد ملفقة من الأسلحة التي عُثر عليها داخل الإعتصامين فحدد التقرير عدد الأسلحة التي عُثر عليها بميدان رابعة العدوية ب ٥١ سلاح ناري ، وأن اعتصام النهضة عُثر فيه على ٤١ سلاح ناري ، وهو ما يتناقض حتى مع رواية وزير الداخلية التي أعلنت رسميا في مؤتمر صحفي عقب الإنتهاء من فض ميداني رابعة

العدوية والنهضة والذي ذكر فيه "أنه تم إحكام السيطرة على منطقة اعتصام النهضة تماماً ، وضبط عدد كبير من مثيري الشغب وحائزي الأسلحة النارية التي بلغت (عدد ١٠ بنادق آلية ، ٢٩ بندقية خرطوش وكميات من أدوات الشغب) ، وفي ميدان رابعة العدوية تمكنت القوات من اقتحام المباني التي يتحصن بها تلك العناصر حيث تم ضبطهم وما بحوزتهم من أسلحة، وإحكام السيطرة على الميدان وتأمين خروج المعتصمين منه ، وضبط العديد من الأسلحة والمضبوطات عبارة عن "عدد ٩ سلاح آلي، طبنجة، عدد ٥ فرد محلي، كميات من أدوات الشغب".

ويشير هذا التناقض بين الجهات المحسوبة كلها على النظام المتهم بارتكاب تلك الجرائم أن هذه الروايات لا تمت إلى الحقيقة بصلة وأن الأجزاء الأمنية هي من تسطر كافة تلك التقارير المعيبة .

ثالثا : التقرير يتجاهل أي دور للقوات المسلحة في الأحداث :

يتجاهل هذا التقرير كسابقه أي دور للقوات المسلحة في عملية فض الميادين أو اقتحام الجامعات أو التعامل مع التظاهرات على خلاف الواقع في إشارة واضحة إلى رغبة اللجنة في نفي الإتهامات الموجهة إلى الرئيس الحالي ووزير الدفاع وقتها عبد الفتاح السيسي بارتكاب جرائم ضد الإنسانية ومحاولة رخيصة لتبرئته .

رابعا : أحادية الرؤية في التقرير وتجاهله لكل الروايات المخالفة لرواية السلطات:

يفترض في اللجنة التي تعمل على تقصي الحقائق حول الوقائع المختلفة أن تتسم بالحيادية والنزاهة وفق المعايير الدولية وأن لا تميل إلى أحد الاطراف او تعتمد رواية لجهة واحدة دون الجهة الأخرى ، كان يجب على تلك اللجنة في إطار قيامها بتقصي الحقائق أن تعتمد على الأدلة التي تستخلصها من التحرى والتحقيق لا أن تعتمد رواية مطلقة لأحد الاطراف ، وقد اعتمدت اللجنة بشكل فاضح على رواية النظام المصري وتعامت بشكل كامل عن أي فعل قد يشكل إدانة للنظام.

كما سردت اللجنة أحداثا سياسية قبل ٢٠١٣/٦/٣٠ تعكس رؤية أحادية بحتة تؤيد الانقلاب العسكري ، ونقلت وجهة نظر الجهات الأمنية فقط في كل أحداث العنف الأمني التي تلت إنقلاب الثالث من يوليو ٢٠١٣ دون الإشارة إلى المئات من لقطات الفيديو والصور التي توضح قيام أفراد من الجيش والشرطة يقومون باستخدام القوة المميتة ضد متظاهرين دون مبرر .

خامسا : الإعتقاد على مصادر لا تتسم بالحياد :

كما تقدم فقد اعتمدت اللجنة على عدة مصادر ذكرت من بينها تقارير الأمن العام والأمن الوطني والمخابرات العامة ورؤساء الكنائس الثلاثة ورؤساء جامعات القاهرة وعين شمس والأزهر (المعنيين) ووزارة الداخلية ، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، والمتحدث الرسمي لمصلحة الطب الشرعي والقنوات الفضائية، "أون تي في" و"سي بي سي" و"المحور"، و"صحف الأهرام واليوم السابع وفيتو" ، واعتبرتها معلومات مسلم بها واعتمدت عليها في بنائها للرأي النهائي للتقرير بعد أن تجاهلت كل الروايات الأخرى واصفة إياها بالإدعاءات التي لا دليل عليها.

وهو ما يخالف القواعد النموذجية لإجراءات تقصي الحقائق فإن اللجنة المعنية بتقصي الحقائق تلتزم بعدم الإعتقاد على معلومات رسمية صادرة من أي جهة تثار الشكوك حول تورطها في الواقعة موضوع عمل اللجنة ، وتعتمد في المقام الأول على الأدلة التي تعمل على جمعها بشكل مستقل.

سادسا : تجاهل التقرير لإنتهاكات جسيمة ضمن مهمة اللجنة لتفادي

إدانة السلطات :

تجاهل التقرير العديد من الإنتهاكات التي تمت عقب الثلاثين من يونيو ٢٠١٣ والتي تدين النظام المصري إدانة كاملة كأحداث العنف الأمني في العديد من محافظات مصر وواقعة عربية الترحيلات التي راح ضحيتها ٣٧ معتقلا عقب فض ميدان رابعة العدوية ، وعشرات المتوفين داخل السجون جراء الإهمال الطبي المتعمد والمتوفيون نتيجة التعذيب .

وتجاهل التقرير حالات قتل النساء والأطفال برصاص قوات الأمن من الجيش والشرطة معتبرا إياهم ضحية استخدامهم كدروع بشرية من قبل المتظاهرين.

كما تجاهل التقرير تماما أي إشارة إلى الأشخاص الذين تعرضوا للاختفاء القسري على يد أجهزة الأمن المصري منذ فترة جاوزت العام رغم إخطارهم رسميا بها من قبل أسر المفقودين ومحاموهم بموجب إنذارات رسمية وخطابات مسجلة مصوبة بعلم الوصول .

سابعاً : سعي التقرير إلى وضع صورة وهمية مغايرة للواقع لإخفاء الحقائق وطمس الأحداث:

نفى التقرير أن تكون السجون المصرية تعاني من أي انتهاكات ونفى أي حالات تعذيب داخل مقار الإحتجاز بعد زيارات ميدانية مزعومة لعدد ٣٥ مسجون من بين أكثر من ثمانية وعشرون ألف مسجون على الأقل داخل السجون ومقار الإحتجاز المصرية.

كما نفى التقرير أن تكون الأجهزة الأمنية قد خالفت المعايير الدولية الخاصة باستعمال الأسلحة داخل الجامعات المصرية والتي شهدت مقتل وإصابة العشرات من الطلاب محملا المسؤولية الكاملة على الطلاب.

تصوير عملية فض الإعتصامات المعارضة للنظام برابعة والنهضة على أنها حرب مسلحة بين قوتين لتبرير الممارسات الإجرامية للنظام بحق الآلاف ، ووضع الأجهزة الأمنية في خانة رد الفعل والدفاع عن النفس متعاميا عن مئات الأدلة الدامغة وعشرات التقارير الحقوقية الصادرة من منظمات مختلفة والتي تحوي رسدا دقيقا لجرائم الجيش والشرطة المصرية طوال هذه الفترة .

وكان محتما على اللجنة العاملة على تقصي الحقائق أن تسعى لأن يكون لديها معرفة كاملة بجميع الحقائق ذات الصلة بموضوع عمل اللجنة ، وقد تجاهلت اللجنة متعمدة مئات المحاضر الرسمية التي حررها أسر الضحايا يتهمون فيها قوات الجيش والشرطة عمدا بقتل ذويهم والتي لم يُفتح فيها تحقيقا حتى الآن دون مبرر ، كما تجاهلت اللجنة كذلك أنواع الأصابات وطبيعتها والواردة بالتقارير الطبية الرسمية حول انفجارات جماجم بعض الضحايا وثقب أجسادهم جراء

طلقات متفجرة والتي تؤكد استخدام أسلحة ثقيلة لا يوجد أي مبرر قانوني لاستخدامها في مواجهة مدنيين .

تجاهل كل هذه معايير وتشكيل اللجنة الذي يفتقر إلى الحياد والنزاهة والإستقلال والذي بدا في نتائج التقرير ، وتجاهل الأدلة الدامغة على جرائم النظام بحق المتظاهرين السلميين والمحتجزين داخل السجون المصرية وإهدار العدالة وحرمان المعارضين من حماية القانون ينسف أي قيمة للتقرير .

إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تؤكد أن سبب تشكيل اللجنة الحالية لدواعي إجرائية وبيروتوكولية لتقديم نتائج تغسل جرائم النظام في المحافل الدولية مثل مجلس حقوق الانسان الذي ناقش الملف المصري في نوفمبر الماضي وأحال التوصيات الصادرة من الدول إلى لجنة ترويكما مكونة من عدد من الدول منها السعودية الإمارات بوركينا فاسو وروسيا والصين لكي تتلقى إجابات من مصر وتصدر التوصيات النهائية في مارس ٢٠١٥ .

وتؤكد المنظمة أن الأدلة الدامغة على إرتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب (سيناء) في مصر من قبل النظام المصري وعلى رأسه الرئيس المؤقت عدلي منصور ووزير الدفاع والداخلية في ذلك الوقت عبد الفتاح السيسي ومحمد ابراهيم ، لا ينال منها تقرير مشوه مفتقد لأدنى معايير الحياد والنزاهة .

إن هذا التقرير الذي يُبرر مقتل مئات الضحايا ويُلغى المسؤولية الجنائية للقائمين على التنفيذ ، بالإضافة إلى امتناع جهات التحقيق القضائية عن تحريك مئات البلاغات المقدمة ضد وزير الدفاع حينها عبد الفتاح السيسي ومحمد ابراهيم وأعضاء حكومة الببلاوى ، يثبت أن الضحايا وأسره قد أستنفدوا سبل العدالة الوطنية كما يثبت انعدام كافة سبل الإنتصاف القانوني الداخلي للضحايا مما يفتح الباب أمام الضحايا للإلتجاء إلى القضاء الدولي .

إن توقيت صدور التقرير قبل يومين من انطلاق المظاهرات التي دعت لها جهات مصري في ٢٨ نوفمبر له دلالة غاية في الخطورة إذ يحمل رساله فيها شد إزر لقوات الأمن بأن لهم مطلق الحرية في التعامل مع المتظاهرين بقتلهم وتعذيبهم وسيكونون في مأمن من أي إدانه أو محاسبة .



إن المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا تدعو أمين عام الأمم المتحدة إلى تشكيل لجنة
تقصي حقائق كاملة الصلاحيات للكشف عن الجرائم التي ارتكبت عقب الثالث من تموز ٢٠١٣
وتقديم المسؤولين عنها للعدالة بعد أن ثبت أن اللجان التي شكلت ومنظومة العدالة الوطنية تعزز
سياسة الإفلات من العقاب.